

## العمل على إزالة بعض المطبات



## وجوه جديدة في محافظة دمشق المالية والصيانة والخدمات ودفن الموتى

محمود الصالح

أصدر محافظ دمشق عادل العلي أسس عدداً من القرارات تم بموجبها إنهاء تكليف محمد طارق محمد زياد النحاس مدير دوائر الخدمات وتكليفه بالعمل في مكتب المحافظ، وتم تكليف المهندس لؤي رضوان علوش مدير دوائر الخدمات عوضاً عنه، وقد كان علوش رئيساً لمركز خدمة المواطن في المزة.

كما أنهى العلي تكليف المهندس جمال عبد الله إبراهيم من مهمته مديراً للصيانة وتكليفه بالعمل في مكتب المحافظ وتكليف بدل منه المهندس محمد غازي حمامية مهمة مدير الصيانة في المحافظة والذي كان يشغل مدير مكتب دفن الموتى، وأصدر قراراً بتكليف عثمان محي الدين أورفي العمل مديراً لمكتب دفن الموتى والذي كان يشغل مهمة معاون مدير المالية في المحافظة، إضافة إلى تكليف نها محمد المهدي مهمة معاون مدير المالية في محافظة دمشق، وتم تكليف حسان علي الفندي مهمة مدير المالية في محافظة دمشق، وتناهي ناظم الرجبى مهمة أمين سر اللجنة الفرعية للإغاثة في محافظة دمشق.

وعن هذه القرارات بين مصدر في محافظة دمشق لـ«الوطن» أن محافظ دمشق قام بسلسلة من الإجراءات الإدارية التي من شأنها تطوير العمل الخدمي وإعادة شحن الهمم لدى الكوادر الإدارية، وبشكل خاص المديرين الذين يقع على عاتقهم مهمة إدارة عملية النهوض بالواقع الخدمي في المدينة التي عادت إليها الحياة بشكل واضح، ما فرض على المحافظة تقديم المزيد من الخدمات للمواطنين في المجالات الأساسية وهي الصرف الصحي والتعبيد والترتيف والنظافة وإزالة الإشغالات ومنع التعديات على الأملاك العامة، ووضع حد نهائي لموضوع المخالفات في البناء.

الجدير بالذكر أن مديرية دوائر الخدمات قد شهدت خلال الشهر الأخير مشكلات كثيرة نتيجة ازدياد عدد مخالفات البناء في وسط المدينة كان آخرها المخالفة في البرامكة أمام كلية الاقتصاد التي تمت معالجتها، وكان نتيجة عدم انتظام العمل في هذه المديرية توقف مدير دوائر الخدمات طارق نحاس عن العمل وأخذة إجازة إدارية منذ أسبوعين قبل أن يصدر قرار إعفائه أمس، إضافة إلى إعفاء مديري دوائر الخدمات في بزة والقنوت والشاغور الذين لم يمض على تكليفهم سوى عدة أشهر، إضافة إلى إحالة بعض رؤساء دوائر الخدمات على الرقابة الداخلية، هذا وما زالت هناك قرارات أخرى بانتظار الصدور بإعفاء وتكليف عدد من المديرين في محافظة دمشق.

## توقيف ٧٥٠ شخصاً بجرائم مخدرات بينهم طلاب جامعات ومدارس

# العلي لـ«الوطن»: توقيف ٢٢٨ مروجاً و٩٠ تاجر مخدرات مخالفة صيادلة باعوا مواد مخدرة بلا وصفات طبية

مصادرة أكثر من حاوية تضم مواد مخدرة في محاولات تهريبها إلى خارج البلاد.

في المقابل، نفى العلي وجود أي عملية زراعة أو تصنيع للمواد المخدرة في سورية، قائلاً: إن سورية بلد عبور وليس فيها زراعة ولا تصنيع لأي من أنواع المخدرات على الإطلاق، مرجعاً السبب لوجود قوانين رادعة لزراعة وتصنيع وتهريب المخدرات ومنها ما تصل عقوبته حتى الإعدام.

وأوضح العلي أن قانون المخدرات السوري رقم ٢/ لعام ١٩٩٣/ يميز بين المتعاطي والتاجر، فاعتبر القانون أن المتعاطي مريض وصحية يجب علاجه في مراكز متخصصة لمعالجة المدمنين ولا تحرك الدعوى العامة بحقهم إذا قاموا بتسليم أنفسهم أو قبل ذويهم، ويقي اسم المتعاطي سرياً داخل المركز. في حين أن القانون شدد العقوبة على التاجر والمروج والمهرب، لتصل في بعض القضايا إلى الإعدام، لاعتبارهم يشكلون خطراً على الفرد والمجتمع وفق نص القانون.

وبموجب القانون، يحظر على الصيدي بيع المواد الدوائية المخدرة إلا بوصفة

طبية، ولا تصرف إلا خلال أسبوع مع منع تكرارها وعلى الصيدلي الاحتفاظ بها لعدم استعمالها مرة أخرى من قبل المريض، بحسب العلي، مشيراً إلى تنظيم عدة ضوابط بحق صيادلة يبيعون المواد المخدرة بدون وصفات طبية، وتقديمهم إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم.

ولفت رئيس فرع مكافحة المخدرات إلى مصادرة ١٣ ألف حبة دوائية مخدرة منذ بداية عام ٢٠١٩، و١٥٠ كيلو من مادة الحشيش، ٦٠٠ غرام هيروين، و١٥٠ كيلو من حبوب الكيتاغون، وكمية من الكوكائين وبذار القنب.

وشدد العلي على ضرورة الرقابة من أفة المخدرات من خلال تحصين الفرد داخل أسرته عبر نشر الوعي حول أخطار المخدرات لتجنب الوقوع في هذه المصيدة، بالإضافة لن دور وسائل الإعلام بتوضيح مخاطر التعاطي على الفرد والأسرة والمجتمع ككل، مشدداً على العمل لتضافر جهود الجهات الرسمية مع المجتمع المدني لتحصين أعضاء المجتمع من المخدرات عبر إقامة الندوات والمحاضرات وكل ما يساهم في تبيان مخاطرها.



والجهاز الهضمي، بالإضافة للأضرار الاجتماعية والاقتصادية.

وأوضح العلي أن أي دولة مهما كانت متطورة فيها تهريب ويتم مكافحته، مبيناً أن سورية تكافح التهريب عبر المتابعة المستمرة لنشاط تجار ومروجي المخدرات على مدار الساعة بحسب المعلومات المتوافرة، منوهاً بأنه تم

يقوم بابتلاع أدوات حادة كشرفات الحلاقة، في حين أن موقفاً آخر حاول ابتلاع أداة حديدية «صنوبر مياه» دون إدراكه بما يفعل.

ولفت مدير الفرع إلى الأضرار التي خلفها تعاطي المخدرات، سواء الجسدية والتي تتمثل بالتأثير المباشر على الجملة العصبية والجهاز التنفسي

تصرفاته، مشيراً إلى أن بعض الموقوفين لجؤوا لاستعمال أدوات حادة وتشتيبت أجسادهم بها نتيجة تناول المواد المخدرة لدرجة عدم الإبراك وعدم الشعور بالألم، لافتاً إلى وجود تصرفات غريبة لبعض الموقوفين ممن يصبح لديهم خلل بالحاكمة العقلية نتيجة التعاطي ومنها أن أحدهم تم ضبطه

من الواقع والانتقال لواقع أشد وأصعب دون إدراك.

وأضاف مدير الفرع: إن أسباب تعاطي المخدرات كثيرة، ومنها رفاق السوء وتقليد الشخصيات الفنية في الأعمال الدرامية أو السينمائية، بالإضافة للتفكك الأسري الذي يعد الأكثر تسجيلاً بين حالات الموقوفين جراء طلاق الوالدين وخلافات عائلية أخرى.

وأضاف: في حالة مناقشة، يتعاطى بعض الأشخاص المخدرات إما بسبب الغنى الفاحش، أو للفقر الشديد، والحالة الأخيرة يتم فيها استعمال الفقراء من قبل المروجين عبر تقديم المواد المخدرة بشكل مجاني للإيقاع بالشخص في مصيدة الإدمان ثم يتم إرغامه على دفع مبالغ مقابل حصوله عليها ما يضطر المدمن إلى السرقة حتى من منزله وبيع ما يملك من أدوات له ولذويهم للحصول على المال وشراء المواد المخدرة.

وبين العلي تفاصيل مرحلة التعاطي، قائلاً إن المتعاطي يبدأ بتجريب المادة المخدرة إلا أن جسده يطالبه بها بمرحلة لاحقة لتصبح اعتماداً عضوياً وعدم توفرها يحدث له خللاً بوظائف جسمه ما يجعله عبداً لها وغير مسؤول عن

اللادقية - عبير سمير محمود

كشف رئيس فرع مكافحة المخدرات في اللاذقية، العميد أحمد العلي لـ«الوطن»، عن تسجيل ٥٥٠ ضابطاً بجرائم المخدرات في المحافظة منذ بداية العام الجاري، مشيراً إلى تنوع الجرائم ما بين تعاطي وترويج وتهريب للمواد المخدرة.

ولفت العلي إلى توقيف ٧٥٠ شخصاً وتقديمهم إلى القضاء بجرائم عدة، منهم ٩٠ شخصاً بجريمة تجارة المخدرات، ١٠ أشخاص بجريمة تهريب المخدرات، ٣٨٠ شخصاً بجريمة التعاطي، ٢٢٨ موقوفاً لترويج المخدرات، ١٠ موقوفين لنقل المادة المخدرة.

وبين رئيس فرع مكافحة المخدرات، أن النسبة الأكبر من الموقوفين هي من الشباب، وتتراوح أعمارهم ما بين ١٨-٣٠ سنة، ومنهم طلاب جامعات ونسبة قليلة منهم طلاب مدارس.

وأعاد العلي ازدياد جرائم المخدرات مقارنة بالسنوات السابقة إلى الحرب، مبيناً أنه في ظل الأزمات والحروب تزداد الجرائم بشكل عام، وخاصة تعاطي المخدرات فنتشر بين الشباب للهروب

## المشفى العمالي في حمص يعالج ديونه على القطاع العام ويربح ٤٤ مليون ل.س

حمص - نبال إبراهيم

كشف مدير عام المشفى العمالي بحمص لـ«الوطن» عصام عودة أن المشفى قدم نحو ٧٨ ألف خدمة طبية منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه بنحو ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ خدمة يومياً، حيث وصل عدد مرضى العيادات الخارجية إلى ٢٥ ألف مريض وعدد مرضى الإسعاف لحوالي ٣٥٠٠ وعدد المرضى المقبولين ١٤٠٠٠ وبلغ عدد العمليات الجراحية ما يقارب ٧٠٠ عملية والاختبارات الوظيفية في قسم التنظير ٨٥٠ وصور الطبقي المحوري ١٣٥٠ صورة وغسيل كلي ٨٥ وعدد التحاليل نحو ٣٠ ألف تحليل وصور الأشعة ٥٢٠٠ صورة والمخبر ٥٥٠٠ والايكو٣ آلاف وتخطيط قلب ١٠٠٠ واختبار الجهد نحو ٣٠٠ اختبار.

وأشار إلى أنه تم إعادة تأهيل وصيانة الأجهزة الطبية بالمشفى وتوفير جميع الأدوية والمستلزمات الطبية وتحسين الكوادر الطبية والتمريضية والفنية، موضحاً أنه تم صيانة جهاز الطبقي المحوري وتحديثه بطابعة ليزيرية حديثة وتأهيل وحدة غسيل الكلى وأجهزة المخبر وإعادة تفعيل جهاز الهرمونات وإحضار جهاز منظار جراحي وجهاز تنظير بولي جديان، كما تم تفعيل قسم العناية المشددة وإعادة صيانة قسم العمليات بما فيه غرف المرضى والأجهزة والأدوات الجراحية، وتم إعادة تفعيل قسم العيادات الخارجية بكار طبي كامل ومتكامل.

وبين عودة أن المشفى حالياً بات بسعة ٥٠ سريراً من دون أسرة مركز جراحة القلب وهناك خطة لزيادة عدد هذه الأسرة خلال الأونة القادمة، مشيراً إلى أن المشفى يقدم خدماته على مدار ٢٤ ساعة بما فيها الجراحة والعمليات الجراحية بمعظم بناوئها.

وأشار إلى أن المشفى حالياً يصدد إعادة ترميم غرف إقامة المرضى وفرشها بأسرة وأثاث فندقي جديد، مبيناً: سيتم خلال الأشهر القليلة القادمة إحضار جهاز تقنيات صدمات بولية حديث، مبيناً أن المشفى متعاقد مع كل شركات التأمين الصحي والفني نسبة لنموى البالغة ١٠٪ من المرضى، كما يقدم حسومات خاصة لذوي الشهداء وجرحى الجيش العربي السوري والقوات الرديفة بنسبة تتراوح ما بين ١٥ و ٢٠٪.

وأكد عودة أن المشفى حقق أرباحاً وصلت إلى ٢٤ مليون ليرة سورية في العام الماضي بعد أن كان خاسراً خلال أعوام الأزمة، وقام خلال هذا العام بتحصيل ما يزيد عن ٢٥ مليون ليرة سورية من الديون المتراكمة والمدرجة على شركات القطاع العام لصالح المشفى، ويعمل على تحصيل كافة الأهم المالية على مختلف الجهات العامة المتراكمة بحقهم خلال عدة أعوام مضت، وتم العمل على تحصيل كافة الأهم المالية على مختلف الجهات العامة المتراكمة بحقهم خلال عدة أعوام مضت.

## ارتفاع عدد المناطق الصناعية والحرفية في السويداء إلى ١٥ منطقة

عبير صيموعة



ارتفع عدد المناطق الصناعية والحرفية في محافظة السويداء خلال السنوات القليلة الماضية إلى ١٥ منطقة بينها ٥ مستفجرة و ٣ قيد التسليم والتحصين. وتبلغ مساحتها الإجمالية لتلك المناطق ١٦٧,٣ هكتاراً ويعد مقاسم إجمالاً ٣٧٩٢ مقسماً حرفياً فيما بلغت قيمة الإنفاق عليها حتى تاريخه نحو مليار و٦٩٠ مليون ليرة.

مدير المناطق الصناعية والحرفية في المحافظة علاء أبو عمار أوضح أن قيمة الإنفاق على البنى التحتية في المناطق الصناعية المستفجرة بلغ ١٩٧ مليون ليرة وتشمل المنطقة الصناعية في مدينة السويداء بعدد مقاسم كلي ٤٤٤ مقسماً لحرف الحداثة والتجارة والألنيوم والبلور وصيانة السيارات وهي مستفجرة بالكامل بمساحة ٢٩,١ هكتاراً، وحرفية السويداء الإسمنتية أو مجمع معامل البلوك على طريق السويداء- الثعلة بمساحة ٧٠ هكتاراً ويعد مقاسم كلي ٢٢٢ مقسماً وتم الانتهاء من وضع المخطط التفصيلي لها ويجري العمل حالياً على استكمال إجراءات تنظيمها وإحداثها وتمت المباشرة بها عام ١٩٨٥ وهي مستفجرة بالكامل.

كما تشمل المناطق المستفجرة المنطقة الصناعية في بلدة رساس بمساحة ٥,٣ هكتارات ويعد مقاسم كلي ١٧٥ مقسماً تم توزيعها على الحرفيين وهي مستفجرة بالكامل، والمنطقة الصناعية في مدينة شهباء بمساحة ١٠ هكتارات ويعد مقاسم كلي ٤١٣ مقسماً وهي مستفجرة بنسبة ٧٥ بالمئة، والمنطقة الصناعية في بلدة عتيل بمساحة ٥,٧ هكتارات ويعد مقاسم كلي ١٩٤ مقسماً وهي مستفجرة بنسبة ٢٥ بالمئة وتم العمل على تصديق مخطط التوسع وسيتم الإعلان عن المقاسم الجديدة خلال فترة قريبة.

وأشار أبو عمار إلى أن المناطق الصناعية قيد التسليم والاستعمال تشمل المنطقة الصناعية في

مدينة صلخد بمساحة ٧,٦ هكتارات ويعد مقاسم كلي ٢٢٨ مقسماً وهي قيد التسليم بعد أن استكملت معظم البنى التحتية، والمنطقة الصناعية في بلدة القريا بمساحة ٧,٩ هكتارات ويعد مقاسم كلي ٢٢٥ مقسماً وهي قيد التسليم بعد أن استكملت معظم البنى التحتية، والمنطقة الصناعية في بلدة المزعة بمساحة ٧,٦ هكتارات ويعد مقاسم كلي ٢٢٣ مقسماً وهي قيد التسليم بعد أن استكملت معظم البنى التحتية، لافتاً إلى أن إجمالي الإنفاق على البنى التحتية في تلك المناطق بلغ ٢٥٨ مليون ليرة.

أما المناطق الصناعية قيد التحضير والتجهيز فتشمل حرفية أم الزيتون بمساحة ١٤,٢ هكتاراً ويعد مقاسم كلي ٤٤٨ مقسماً وهي قيد التجهيز للتسليم بعد استكمال البنى التحتية المتبقية والمنطقة الصناعية في بلدة شفا بمساحة ٣,٨ هكتارات ويعد مقاسم كلي ١٧٦ مقسماً وهي قيد التحضير، والمنطقة الصناعية في بلدة عرى بمساحة ١١,١ هكتاراً ويعد مقاسم كلي ٣٢٧ وهي قيد التجهيز للتسليم بعد استكمال البنى التحتية المتبقية، حيث بلغت قيمة الإنفاق عليها ٦٣٧ مليون ليرة، وتشمل المناطق قيد الإعلان والتحضير

## حماة تدفع ١٨١ مليون ل.س على «العاصي» منعاً للتلوث... والروائح!

محمد أحمد خيازي

كارثة صيبب الصرف الصحي داخل مدينة حماة بنسبة ٩٩٪ ويمتد تدفقه بسرير نهر العاصي ويخلص المدينة والنهر من البؤرة التي تسبب تلوثاً بيئياً كبيراً ويحول مياه الصرف إلى محطة المعالجة لمعالجتها والاستفادة منها في الري الزراعي.

وأوضح أن الواحد بالمئة الباقي وحظي هذا المشروع بارتياح من التلوث الذي يجب رفعه، فهو يصب في موقع تحت جسر المراكب في ساحة العاصي أيضاً ومصدره الصرف الصحي المتدفق من قرى كفر بهم وأيو وغيرها من جنوب المدينة بقناة درء السيول المسماة مجرى الزيادة التي عمرها أكثر من ٧٠ سنة وهي بحاجة إلى تنظيف وتعزيل. مؤكداً أنه وفريق من مجلس المدينة كان في طريقه للكشف عليها عندما اتصلت به «الوطن» للاطلاع على واقعها ومعالجة تسلساتها وما يستوجب منها المعالجة واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة برقع التلوث في هذا الجزء من ساحة العاصي.

وتشبه هذا المشروع بارتياح المواطنين من الأرواح والأجساد، والنيعة من حماة الصرف الصحي وخصوصاً في الصيف ومع توقف الموارد المائية عن إسالة بعض من مياه سد الرستن بسرير النهر ويأمل المواطنون الذين التقمهم «الوطن» في ساحة العاصي من الجهة المنفذة عدم التأخر بالتنفيذ ما دامت كل الشروط اللازمة لإنجاز المشروع متوفرة.

أعطت الشركة العامة للصرف الصحي في حماة أسس أمر المباشرة لشركة الطرق والجسور لتنفيذ مشروع رفع التلوث عن ساحة العاصي وسط حماة التجاري والسياحي وأجل منطقة طبيعية في حماة.

وبين المدير العام لشركة الصرف الصحي وحيد اليوسف أن تكلفة المشروع ١٨١ مليون ليرة ومدته العقديسة ٤٥ يوماً، وتتألف من مسارين، الأول من موقع الساحة باتجاه المركز الثقافي القديم إلى مقهى الروضة بطول ٤٥٠ م تقريباً، وتكلفة ١٢١ مليون ليرة، والثاني من أمام المؤسسة العامة للمبارح حتى جسر شفيق العبيسي وتكلفة ٦٠ مليون ليرة.

وأوضح اليوسف أن الشركة بدأت بمشروع تحويل الصرف الصحي إلى محطة معالجة المياه والذي كان يصب في سرير النهر منذ عقود، مسبباً كارثة بيئية تنشر الأمراض وتشوه المظهر الجمالي للمدينة، مؤكداً بأن الشركة نفذت ٨٦ كم تقريباً كشبكة المدينة وتحويلها إلى محطة المعالجة التي يصب فيها يومياً بحدود ٦٠ ألف م<sup>٣</sup> من المياه المالحة، ثم تعاقدت مع الشركة العامة للطرق والجسور لتنفيذ خطي صرف صحي في مركز المدينة، وأقطنر تصل إلى ١٢٠ سم بحيث تستوعب كل التدفقات الواردة إلى مركز المدينة.

بدوره رئيس مجلس مدينة حماة عدنان الطيار بين لـ«الوطن» أن هذا المشروع في حال تنفيذه ينهي